

تطور الأداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة من 2008-2020

The Evolution of the Financial Performance of the Banking System and its Impact on the Egyptian Economic Growth during the period from 2008-2020

ياسر محمود احمد عبدالرحمن

دكتوراه - مدرس بالاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

محمد رجب صديق هاشم

دكتوراه - مدرس بالاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

المقدمة:

يعد الجهاز المصرفي الجانب الرئيسي للقطاع المالي لأية دولة، كما يعد جزءاً أساسياً في البناء الاقتصادي والاجتماعي السائد، حيث يتطلب البناء الاقتصادي وجود جهاز مصرفي متطور وفعال يعمل على توفير المتطلبات التمويلية، والتسهيلات الائتمانية، وتعبئة المدخرات، وتوفير بيئة استثمارية مستقرة وآمنة، ومنح الثقة للمستثمرين والمودعين، والتخصيص الأمثل للاستثمارات والموارد المالية، واستقرار أسعار الصرف، وتنسيق السياسات المصرفية النقدية والمالية، بالإضافة إلى سوق مالية فعالة ومتطورة قائمة على الشفافية، ومرتبطة بالبورصات العالمية، وتؤدي إلى تحسين تكاليف المعلومات والمعاملات، الأمر الذي يعزز التخصيص الكفاء للموارد، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق انسياب رؤوس الأموال بين الدول، كما يقوم بكافة النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وبخاصة تلك المؤسسات التي تتعامل وتمنح الائتمان. ويشمل الجهاز المصرفي كلاً من البنك المركزي، والخزينة العامة، وعدداً من البنوك تختلف وفقاً لتخصصها، والدور الفعال الذي تؤديه في مجتمعها، وتعتبر أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق مثل البنوك الزراعية والصناعية والاستثمارية... وغيرها

من البنوك المتخصصة، وفي كثير من دول العالم يتضح لنا أن هيكل الجهاز المصرفي يختلف من دولة لأخرى وفقاً لنظامها الاقتصادي.

أهمية البحث

أظهر العديد من الدراسات أهمية وصول التمويل والخدمات المصرفية إلى فئات المجتمع المختلفة تحت مظلة الشمول المالي في عدالة توزيع الدخل، والحد من الفقر، كما أن للجهاز المصرفي دوراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يساهم التطور المالي في الجهاز المصرفي في تعزيز استقرار النظام المالي من خلال تشجيع فئات المجتمع المختلفة على المزيد من استخدام النظام المالي الرسمي، وهو ما ينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية⁽²⁾، كذلك فإن للجهاز المصرفي دوراً في التخفيف من حدة تقلبات دورات الأعمال، والناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة فرص النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية حتى يتمكن الأفراد والمشروعات من التغلب على القيود المتعلقة بالسيولة، وتعويض أي تغيرات تطرأ على مستويات الدخل الجاري.

إشكالية البحث:

تحتاج البلدان النامية إلى معدلات نمو متسارعة تتواءم مع متطلبات العصر، والأنظمة المالية المختلفة خصوصاً أن المنتجات والخدمات المالية التي يقدمها القطاع المالي في أغلب البلدان شهدت تطورات متسارعة من حيث تنوعها، وطرق توفيرها، وانتشار خدماتها، وتسهيل الوصول إليها، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى التعريف بالمكاسب والمخاطر للمنتجات والخدمات المالية الجديدة، وكيفية اختيار، واستخدام، وإدارة التمويل الذي تحتاجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة بفاعلية، وذلك بسبب أن تحسين نوعية الخدمات المالية سوف يعود بالنفع على اقتصاد أية دولة من خلال زيادة حجم الناتج المحلي، ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

تساؤلات البحث

1- ما هو القطاع المصرفي، وما هي مراحل تطوره؟

2- هل ساهم القطاع المصرفي بشكل مباشر أو غير مباشر في الاقتصاد المصري؟

3- هل هناك علاقة بين تطور القطاع المصرفي وبين النمو الاقتصادي المصري؟

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التصدي للإجابة على التساؤلات التي من شأنها تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وذلك لانعكاساتها الإيجابية على مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، ومن ثم تقوم الدراسة بتطبيق بعض الأساليب الإحصائية بهدف الوصول إلى معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية ومنها انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وقد ارتبط مفهوم النمو الاقتصادي بالتطور المالي لأثر ذلك في كفاءة وفاعلية استغلال مصادر التمويل المتاحة، وتوجيهها عبر قنوات الاستثمار المختلفة بما يتلاءم مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فروض البحث:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الجهاز المصرفي ومتغيرات النمو الاقتصادي

المصري. منهجية البحث:

يعتمد البحث على أكثر من منهج، حيث تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي بشكل رئيسي في وصف وتحليل العلاقة بين الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي المصري، وتم الاعتماد على البيانات الصادرة عن المؤسسات المالية مثل البنوك والمصارف، كما اعتمد البحث على قياس أثر التطور المالي من خلال مؤشرات الثلاث (إجمالي القروض الممنوحة، إجمالي الودائع، عدد الفروع البنكية) على النمو الاقتصادي متمثلاً في الناتج المحلي الإجمالي في مصر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية داخل البرنامج الإحصائي E.views، وتغطي البيانات الفترة الزمنية (2008-2020).

وتتمثل متغيرات الدراسة في:

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

المتغيرات المستقلة: تتمثل في ثلاثة متغيرات:

• إجمالي القروض المصرفية (Ions).

• إجمالي الودائع المصرفية (deposit).

• عدد الفروع البنكية (banks).

خطة البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث، وتحقيقاً لأهدافه، وبعد عرض الإطار العام للبحث تم تقسيم البحث إلى المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: دراسات سابقة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية للبحث.

المبحث الأول

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي، وذلك بالتعرض لأهم مؤسسات وأجهزة القطاع المالي التي من أبرزها الجهاز المصرفي والسوق المالي، وتحديد أثرهما على النمو الاقتصادي؛ فمنها ما قام بالبحث عن اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وذلك بتطبيق طريقة المربعات الصغرى على 80 دولة، ومنها دراسات قامت بقياس تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي من خلال اختبار أثر التطور في القطاع المالي على النمو الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة والنامية من خلال محاولة إبراز دور كل من الوساطة والأسواق المالية في النشاط الاقتصادي، وذلك باستعمال مجموعة من المؤشرات التي تمثل مدى تطور كل من البنوك والسوق المالي، والتي اشتملت على ثلاثة متغيرات لكل منهما؛ القروض الموجهة إلى القطاع الخاص بالنسبة إلى GDP، والكتلة النقدية (M2) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومجموع أصول البنوك التجارية إلى مجموع أصول البنوك التجارية وأصول البنك المركزي، ورسملة البورصة (%GDP)، ومؤشر حجم تداول الأوراق المالية (%GDP)، وركزت إحدى الدراسات على إيجاد العلاقة السببية بين تطور القطاع البنكي والنمو الاقتصادي في كل من السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وتركيا خلال الفترة (1980 - 1995)، وذلك من خلال اختبار السببية المبني على نموذج تصحيح الخطأ، ومن ثم سوف نتطرق إلى العديد من الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث على النحو التالي:

أولاً: دراسات سابقة باللغة العربية :

1- دراسة (ذكريات يوسف صوفان، 2008).

بعنوان: أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1978-2004)، رسالة دكتوراه في الاقتصاد من كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية-الأردن.

اعتمدت الدراسة على المنهجين التحليلي والإحصائي باستخدام النموذج الخطي اللوغاريتمي، وهدفت إلى معرفة مصدر النمو الاقتصادي في الأردن، وما إذا كان ينحصر بالنمو الموسع والمتمثل بزيادة كمية مدخلات عوامل الإنتاج، أم بدأ بالاعتماد على النمو الكثيف والمتمثل بتحسين مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى تحديد الروابط التي تصل بين تأثير تطور القطاع المالي في تحفيز معدل النمو الاقتصادي من جهة، وبيان أثر هذا التطور في تحفيز معدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى، وتم استخدام النموذج الخطي اللوغاريتمي لتقدير النمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال مؤشرات السيولة التي تعكس تطور النظام المالي في الأردن، أما الإطار الزمني فهو من العام 1978 وحتى العام 2004، وخرجت الدراسة بنتيجة مفادها أن هناك أثراً إيجابياً لتطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال فترة الدراسة.

2 دراسة (مجاهد كتره، 2016).

بعنوان: تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستخدام **Panel Data Analysis**، رسالة الدكتوراه في الاقتصاد من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة أبي بكر بلقايد-الجزائر.

تناولت الدراسة تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي من خلال اختبار أثر التطور في القطاع المالي على النمو الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة والنامية، وتهدف إلى إبراز دور كل من الوساطة والأسواق المالية في النشاط الاقتصادي باستعمال مجموعة من المؤشرات التي تمثل مدى تطور كل من البنوك والسوق المالي، واشتملت على ثلاثة متغيرات لكل منهما هي: القروض الموجهة إلى القطاع الخاص بالنسبة إلى GDP، والكتلة النقدية (M2) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومجموع أصول البنوك التجارية إلى مجموع أصول البنوك التجارية وأصول البنك المركزي، ورسملة البورصة (GDP%)، ومؤشر حجم تداول الأوراق المالية (GDP%)، ومعدل الدوران، بالإضافة إلى استخدام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمثل للنمو الاقتصادي، وشملت عينة الدراسة 24 دولة متقدمة و38 دولة نامية، وتم استخدام طريقة تحليل بيانات **بانل**، وبتقدير نموذج تصحيح الخطأ كشفت النتائج أن القطاع البنكي يمارس تأثيرات سالبة معنوية ومتجانسة على النمو الاقتصادي في حالة كل من الدول

النامية والمتقدمة، أما بالنسبة لمؤشر تطور الأسواق المالية فإن له تأثيراً سالباً ومعنوياً في حالة الدول المتقدمة، وتأثيراً موجباً ومتجانساً في حالة الدول النامية (قاعدة الأسواق المالية).

ثانياً: دراسات سابقة باللغة الإنجليزية:

1- دراسة King and Levine (1993) بعنوان:

Finance and Growth Schumpeter Might be Right .

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بتطبيق طريقة المربعات الصغرى على 80 دولة خلال الفترة (1960-1989)، وتم استخدام المؤشرات التالية لقياس التطور المالي:

DEPTH: الكتلة النقدية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ممثلاً للعمق المالي.

BANK: القروض البنكية إلى إجمالي الاقتراض.

PRIVY: القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.

أما مقاييس النمو الاقتصادي فتضم كلاً من متوسط دخل الفرد، ومعدل نمو الناتج الكلي، وتوصل الباحثان إلى أن للتطور المالي أثراً إيجابياً قوياً على النمو الاقتصادي.

2- دراسة Ross Levine and Sara Zervos (1998) بعنوان:

Stock Markets, Banks, and Economic Growth. American Economic Review .

وتعد هذه الدراسة من أولى الدراسات التي تناولت هذا التأثير، حيث قامت بعرض تأثير تطور الأسواق المالية على النمو الاقتصادي؛ لأن معظم الدراسات التي سبقتها ركزت على الاعتماد فقط على مؤشرات البنوك باعتبارها مصدر التمويل للاستثمارات، وتهميش دور الأسواق المالية في توفير الخدمات المالية التي تخدم الاقتصاد، وهدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر كل من الأسواق المالية والبنوك على النمو، حيث شملت العينة 42 دولة خلال الفترة الممتدة من (1976-1993) باستعمال المؤشرات التالية:

- مؤشرات تطور الأسواق المالية.

- معدل التداول، معدل الدوران.

- مؤشرات تطور الجهاز المصرفي.

Credit bank: القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى ودرجة سيولة الأسواق المالية والجهاز المصرفي مرتبطة إيجابياً ومعنوياً بمعدلات النمو الاقتصادي، وتراكم رأس المال، ونمو الإنتاجية.

3 دراسة Darrat (1999) بعنوان:

Are Financial Deepening and Economic Growth Causally Related?

ركزت هذه الدراسة على إيجاد العلاقة السببية بين تطور القطاع البنكي والنمو الاقتصادي في كل من السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وتركيا خلال الفترة (1980-1995)، وذلك من خلال اختبار السببية المبني على نموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة إلى تحقق فرضية قيادة العرض في تركيا في المدى القصير، وفي المدى الطويل في حالة قياس التعميق المالي بنسبة عرض النقد بالمعنى الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين وجود علاقة ثنائية الاتجاه في السعودية في المدى الطويل، أما في الإمارات العربية المتحدة فتتحقق فرضية قيادة الطلب في المدى الطويل في حالة قياس التعميق المالي من خلال نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد بالمعنى الضيق، أما في المدى القصير فتتحقق فرضية قيادة العرض في حالة قياس التعميق المالي من خلال نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي.

4 دراسة Calderon and Liu (2003) بعنوان:

The Direction of Causality between Financial Development and Economic Growth:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لـ 109 دولة نامية ومتقدمة خلال الفترة (1960-1994)، وقد بين اختبار السببية وجود اتجاه ثنائي السببية بين التعميق المالي والنمو الاقتصادي، كما بينت الدراسة من خلال اختبار المساهمة النسبية التابع لاختبار (Decomposition Geweke Test) أن فرضية قيادة العرض تساهم في هذه العلاقة السببية الثنائية بشكل أكبر من فرضية قيادة الطلب في الدول النامية منه في الدول الصناعية، وبينت أن تأثير التعميق المالي في النمو الاقتصادي يكون من خلال التراكم الرأسمالي ونمو معدل الإنتاج.

5 دراسة G Favara (2003) بعنوان:

An Empirical Reassessment of the Development and Economic Growth "Relationship between Financial

جاءت هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لـ 85 دولة خلال الفترة (1960-1998) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ضمن نموذج بيانات panel، ولقياس التطور المالي تم استعمال الخصوم السائلة لدى الجهاز المصرفي، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج الإجمالي الحقيقي، بالإضافة إلى متغيرات أخرى تخص النمو الاقتصادي. وقد توصل الباحث إلى وجود أثر إيجابي متبادل للتطور المالي والنمو الاقتصادي.

6 - دراسة Rosilawati (2004) بعنوان:

The Dynamic Causal Between Financial Development And Economic Growth : Empirical Evidence from Malaysia Based On Vector Error Correction Modeling Approach.

وتبحث هذه الدراسة في العلاقة السببية- على المدى الطويل والقصير- بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الماليزي باستخدام بيانات **رباعية** من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR)، وتم تطبيق منهجية جوهانسون للتكامل المشترك، ومنتجه تصحيح الخطأ VECM، إضافة إلى اختبار الاستجابة لردة الفعل، واختبار تحليل مكونات التباين، وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية في الأجل الطويل والقصير بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

7- دراسة Perera (2009) بعنوان:

Financial development and economic growth in SriLanka .

وتدرس مدى وجود علاقة سببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سريلانكا خلال الفترة من عام 1955 إلى 2005، وقد تم استخدام عدد من المؤشرات الدالة على التطور المالي، وهي: عرض النقد بالمفهوم الضيق، وعرض النقد بالمفهوم الواسع، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وإجمالي الائتمان، وجميعها منسوبة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وقد اعتمد الباحث على منهجية جوهانسون للتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ، وتشير النتائج إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين عرض النقد الواسع والنمو الاقتصادي، إلا أنه بناءً على نتائج الدراسة القياسية تم رفض الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة وهي أن التطور المالي يعزز النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني

الإطار النظري للبحث

يعد الجهاز المصرفي المتطور ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي، وتستمد أهمية هذا النظام من خلال الخدمات المهمة التي يؤديها في الاقتصاد. ويشمل الجهاز المصرفي المنشآت المالية، والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية، أي البنك المركزي والخزينة العامة.

أولاً: التعريف بالجهاز المصرفي:

يقصد بالجهاز المصرفي مجموع البنوك والمصارف العاملة في بلد ما، وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكله، وحجم المصارف التي يتكون منها، وكيفية توزيع فروع المصارف على بلد ما، ثم ملكية المصارف ودمجها وتوحيدها في كثير من دول العالم، ويتضح لنا أن هيكل الجهاز المصرفي يختلف من دولة لأخرى وفقاً لنظامها الاقتصادي، ودرجة الحرية التي يتمتع بها الجهاز المصرفي في رسم خطته وسياساته ووضع برامجه، أو مدى تدخل الدولة في توجيه الجهاز المصرفي وتنظيمه، وكذلك حاجة الاقتصاد القومي لنوع معين من البنوك⁽³⁾.

ويشمل الجهاز المصرفي في الدولة البنوك المركزية التي تقوم بالإشراف على العديد من البنوك مثل البنوك التجارية، والبنوك المتخصصة، وبنوك الاستثمار، وبنوك الادخار، والبنوك الإسلامية، ويؤدي الجهاز المصرفي مهمته في الاقتصاد حيث يوفر الائتمان للمؤسسات والأفراد، ويتطور الجهاز المصرفي أصبح هناك عدد من الوظائف تؤدي عن طريق مؤسسات خاصة، وهي نوع من البنوك أو المصارف الخاصة بأنظمة مصرفية متخصصة، مثل التوظيف لرأس المال، وتنشيط الإنتاج، وتشجيع الادخار، وتوفير غطاء للعملة أو النقد، وإدارة وتسويق عمليات التحويل الخارجي... وغيرها⁽⁴⁾.

ثانياً: مساهمة الجهاز المصرفي في الاقتصاد المصري:

يلعب الجهاز المصرفي دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لأن القطاع المالي الشامل يتميز عادة بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعاً، حيث أظهرت إحدى الدراسات أن الزيادة بنسبة 10% من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي إلى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاث إلى ثماني نقاط في المائة⁽⁵⁾، كما تبين أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية، وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدراً مستقرًا

للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى، أو صعوبة الحصول عليها⁽⁶⁾، ونجد أن زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية بخلاف الائتمان مثل حسابات الدفع والادخار لا تضر بالاستقرار المالي - على سبيل المثال - عن طريق ماكينات الصراف الآلي، وفروع البنوك، والهواتف الذكية، كذلك فإن زيادة إمكانية الوصول إلى خدمات التأمين لا تضر بالاستقرار المالي⁽⁷⁾.

ثالثاً: تحليل تطور أداء الناتج المحلي الإجمالي:

شهدت فترة الدراسة آثار تداعيات ثورة 25 يناير 2011، وما أعقبها من عدم استقرار سياسي وأمني، وهروب لرؤوس الأموال الأجنبية، وتراجع كبير في كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي والنشاط السياحي، وقد اتسمت هذه الفترة بالتراجع الشديد في معدلات النمو الاقتصادي، واتساع عجز الموازنة، والعجز الدائم في ميزان المدفوعات، والتوجه الزائد إلى الاعتماد على التمويل الخارجي سواءً في صورة منح أو مساعدات أو ودائع حكومية أو قروض⁽⁸⁾.

1- تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008-2020 القيمة بالمليار جنيه

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
GDP	1042.2	1206.6	1371.1	1371.1	1674.7	1860.4	2130	2443.9	2709.4	3470	3654	3857	3995

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2014/2013 و 2018/2017 و 2020\2019.

ويتضح من الجدول السابق أن الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة شهد معدل نمو بلغ حوالي 263%، حيث بلغت قيمة الناتج في بداية الفترة حوالي 1042 مليار جنيه، في حين بلغت قيمته في نهاية الفترة حوالي 3995 جنيه، وتشير الإحصائيات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى نمو الأسواق الداخلية، فعلى سبيل المثال نجد أن هناك انتعاشاً خلال العام المالي 2018/2017 في سوق العقارات، حيث حقق نمواً بنحو 7.13% مقارنة بالعام المالي السابق، واستحوذ على 2.7% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى مصر خلال العام المالي 2018/2017، كما ساهم بنحو 10% في الناتج المحلي الإجمالي، بينما ساهم قطاع

البناء والتشييد بنحو 6% خلال العام المالي 2018/2017، وسجل ثالث أعلى أداء بين القطاعات الاقتصادية خلال العام المالي 2018/2017، وبلغ معدل العجز العام 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2019/2018 مقابل 3.6% خلال نفس الفترة من العام المالي 2018/2017، وبلغ الفائض الأولي 68.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز بنحو 3.0% خلال نفس الفترة، وبلغت قيمة الديون الخارجية 61.96 مليار دولار، أي ما يعادل 9.31% من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر عام 2018 مقابل 88.82 مليار دولار، أي ما يعادل 2.33% من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر عام 2017، وبلغت قيمة خدمة الديون نحو 5.498 مليار جنيه مصري خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2019/2018، أي ما يعادل 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2.448 مليار جنيه مصري خلال نفس الفترة من العام المالي 2018/2017، أي ما يعادل 5.10% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع عائد سندات الخزنة لمدة ثلاثة شهور إلى 86.17% في فبراير 2019 مقابل 76.17% في فبراير 2018⁽⁹⁾.

شكل رقم 1 الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008-2020

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2014/2013 و 2018/2017 و 2020\2019.

رابعاً: تحليل تطور أداء متغيرات القطاع المصرفي

شهد القطاع المصرفي مستوى مرتفعاً من الاستقرار المالي خلال السنوات الماضية، والذي تمثل في قدرته على التعامل مع العديد من الأزمات، واحتواء تداعياتها، وذلك بفضل وضع الاستراتيجيات اللازمة لإدارة مختلف أنواع المخاطر، واتخاذ الإجراءات الاحترازية المناسبة، وتطبيق التعليمات الرقابية بشكل أكثر تحفظاً من المعايير الدولية التي تم إصدارها من قبل لجنة بازل، وهو ما أدى إلى احتفاظه بدعامات مالية ومتطلبات رأس مال مرتفعة تفوق الحد الأدنى المقرر⁽¹⁰⁾.

أ- القروض:

يتضح من الجدول رقم 2 والشكل البياني الخاص به أن القروض بالبنوك نمت بنحو 448% خلال فترة الدراسة، لتسجل 2.2 تريليون جنيه بنهاية عام 2020، مقابل 401 مليار في عام 2008، وتمثل القروض والتسهيلات الائتمانية حوالى 34% من إجمالي الأصول في العام المالي 2019/2018 مقابل 32.4% في العام السابق، ويتمتع القطاع المصرفي بمعدل منخفض للقروض غير المنتظمة من إجمالي القروض، والذي بلغ 2.4% في العام المالي 2019/2018، وقد استمر في الانخفاض حتى مع تداعيات جائحة كورونا، مع الاحتفاظ بنسبة تغطية مرتفعة استقرت حول 5.97% في العام المالي 2019/2018 وحتى يونيو 2020، إلا أن تداعيات الجائحة قد تؤثر على قدرة المقترضين على سداد التزاماتهم، لذا قام البنك المركزي باتخاذ العديد من الإجراءات مثل تأجيل الاستحقاقات الائتمانية، كما أصدر العديد من المبادرات ومنها مبادرة العمال غير المنتظمين، ومبادرات قطاع السياحة، والتي من شأنها أن تحد من تأثير الأزمة على جودة أصول القطاع المصرفي⁽¹¹⁾.

القيمة

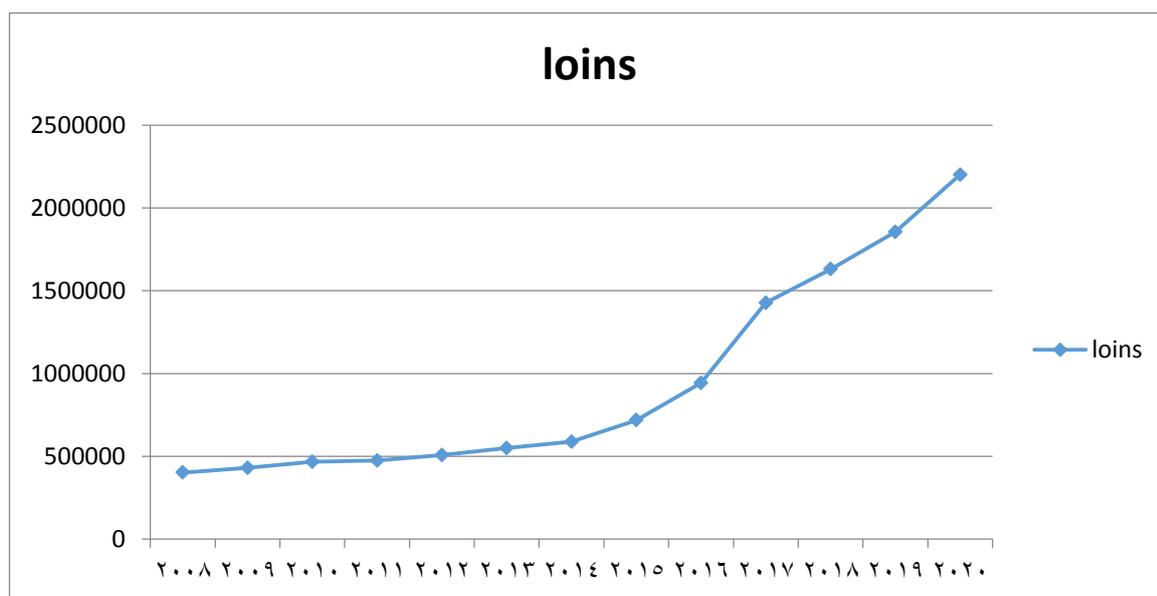
2- تطور إجمالي القروض خلال الفترة 2008 - 2020

بالمليون جنيه

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القروض	401425	429957	465990	474139	506736	549120	587852	717999	942727	1426457	1629664	1854326	2200381

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2013/2014 و 2017/2018 و 2019\2020.

شكل رقم (2) تطور إجمالي القروض خلال الفترة 2008-2020



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام بيانات الجدول السابق.

ب- الودائع:

تمثل ودائع القطاع العائلي بالعملة المحلية والأجنبية نحو 68% من إجمالي الودائع، وهو ما يجعل ودائع القطاع المصرفي مستقرة إلى حد كبير، وتعتبر الودائع هي المورد الأساسي والأهم للأموال التي تستثمرها البنوك بتحقيقها قفزات تاريخية خلال فترة الدراسة لعدة أسباب من أهمها: قرار تعويم العملة المحلية الذي ضاعف تقييم الودائع بالعملة الأجنبية، وإصدار الشهادات ذات العائد المرتفع التي طرحت بعد قرار تحرير سعر الصرف، وجذبت ما يقرب من 800 مليار جنيه وداائع للقطاع المصرفي كما يتضح من الجدول رقم 3 والشكل البياني الخاص، حيث يتضح من الجدول رقم 3 أن ودائع المصريين بالبنوك نمت بنحو 527% خلال فترة الدراسة، لتسجل 4.686 تريليون جنيه بنهاية عام 2020، مقابل 747 مليارًا في عام 2008، الأمر الذي يعكس مدى ثقة الأفراد والقطاعات المختلفة في القطاع المصرفي حتى مع تداعيات جائحة كورونا، هذا ويعتمد القطاع المصرفي على الودائع بشكل أساسي كمصدر للتمويل، حيث حقق

عام 2017 أعلى معدل نمو على مستوى إجمالي الودائع خلال الفترة، والذي بلغ ما يقرب من 40% زيادة عن العام 2016، وهي أعلى قيمة بعد فترة التعويم، كما يرجع هذا الارتفاع الضخم إلى شهادات العائد المرتفع التي طرحتها بنوك الأهلي ومصر والقاهرة... وغيرها، وجذبت ودائع ضخمة للقطاع المصرفي، ورغم تسجيل متوسط معدل النمو السنوي للودائع خلال العشر سنوات الماضية نحو 17%، إلا أن عامي 2011 و2012 شهدا أقل معدل نمو بلغ 6.9 و6.7% بسبب الأحداث السياسية المضطربة في هذا التوقيت، وحدث ثورة يناير، وهو ما دفع العملاء لخفض مدخراتهم⁽¹²⁾.

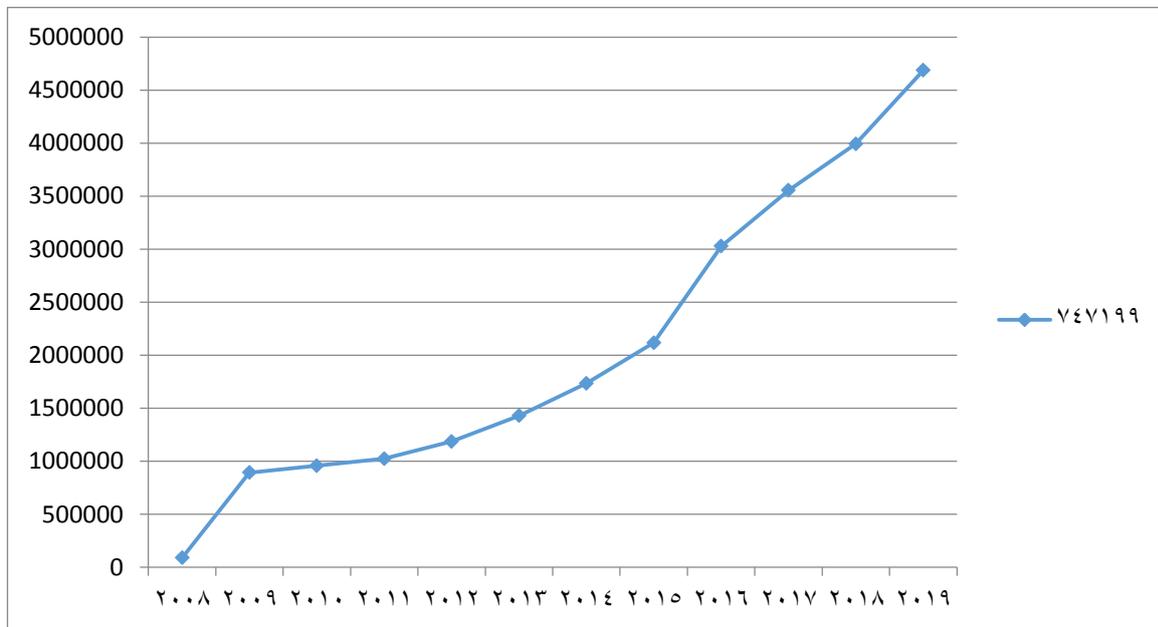
القيمة بالمليون جنيه

1- تطور إجمالي الودائع خلال الفترة 2008 - 2018

سنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الودائع	747199	89694	892942	957028	1023517	1186985	1429432	1734171	2116117	3027811	3553634	3992673	46868675

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2013/2014 و2017/2018 و2019\2020.

شكل رقم 3 تطور إجمالي الودائع خلال الفترة 2008 - 2020



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام بيانات الجدول السابق.

ج- عدد الفروع:

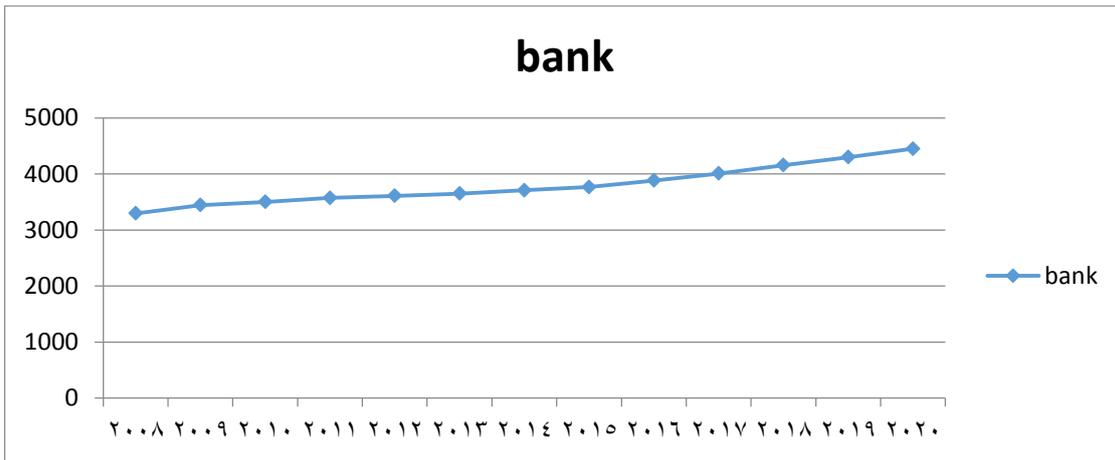
تعتبر البنوك وفروعها مؤشراً على قوة الجهاز المصرفي داخل الدولة، وفي مصر حرصت البنوك المحلية على افتتاح الفروع التقليدية والرقمية رغم التحديات التي تعوق عملية التوسع، حيث قامت البنوك بافتتاح ما يقرب من 130 فرعاً جديداً كل عام خلال فترة الدراسة، ليلبلغ إجمالي الزيادة في فروع البنوك خلال الفترة من 2008 حتى 2020 حوالي 1154 فرعاً تقريباً، كما ساهمت الزيادة القوية في فروع البنوك مؤخرًا في تحسن مؤشر الكثافة المصرفية (عدد السكان لكل وحدة مصرفية) ليسجل 22 ألفاً و 800 مواطن لكل وحدة مصرفية نهاية ديسمبر 2019 مقابل 23 ألفاً و 200 مواطن لكل وحدة نهاية يونيو 2019 و 23 ألفاً و 400 مواطن في يونيو 2018، ويدور المتوسط العالمي حول 11 ألفاً و 500 مواطن لكل فرع بنكي حسب أحدث بيانات البنك الدولي⁽¹³⁾.

2- تطور عدد الفروع خلال الفترة 2008-2020

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	3- السنوات
4451	4298	4155	4009	3882	3766	3710	3650	3610	3573	3502	3443	3297	عدد فروع البنوك

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2014/2013 و 2018/2017 و 2019/2020.

شكل رقم 4 تطور إجمالي عدد فروع البنوك خلال الفترة 2008-2020



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام بيانات الجدول السابق.

المبحث الثالث

الدراسة التطبيقية للمبحث

للتطور المالي للجهاز المصرفي تأثيره على النمو الاقتصادي، حيث يتسم بقدرة أكبر على جذب المدخرات، وتقديم الخدمات التمويلية والمالية لمختلف فئات المجتمع، وهو ما يساعد الكثير من هذه الفئات على تمويل احتياجاتها الاستثمارية والاستهلاكية؛ لأنه بدون وصول الخدمات المالية إليها لن تكون قادرة على تلبية جزء كبير من هذه الاحتياجات نظرًا لضعف مواردها الذاتية⁽¹⁴⁾.

وقد أكد العديد من الدراسات على التفاعل بين تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي، وبيّن أن له أثر إيجابي، غير أن عددًا قليلًا من الدراسات بحث في أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي، وأظهر أنه كان له أثره الإيجابي على النمو الاقتصادي، وأن ثمة علاقة سببية بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي⁽¹⁵⁾.

وفي دراستنا هذه سيتم قياس أثر التطور المالي من خلال مؤشرات الثلاث (إجمالي القروض الممنوحة، إجمالي الودائع، عدد الفروع البنكية) على النمو الاقتصادي متمثلًا في الناتج المحلي الإجمالي في مصر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية داخل البرنامج الإحصائي 9 E.views، وتغطي البيانات المدة الزمنية (2008 - 2018).

أولاً: متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في:

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

المتغيرات المستقلة: تتمثل في ثلاثة متغيرات:

• إجمالي القروض المصرفية (Ions).

• إجمالي الودائع المصرفية (deposit).

• عدد الفروع البنكية (banks).

أولاً: اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

5- نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	level	1st difference	2 nd difference
Gdp	-2.046658*	-----	-----
DEPOSIT	-2.417210	-5.990200*	-----
Bank	-3.405891*	-----	-----
Lons	-2.178020	-2.910083	-4.249271*

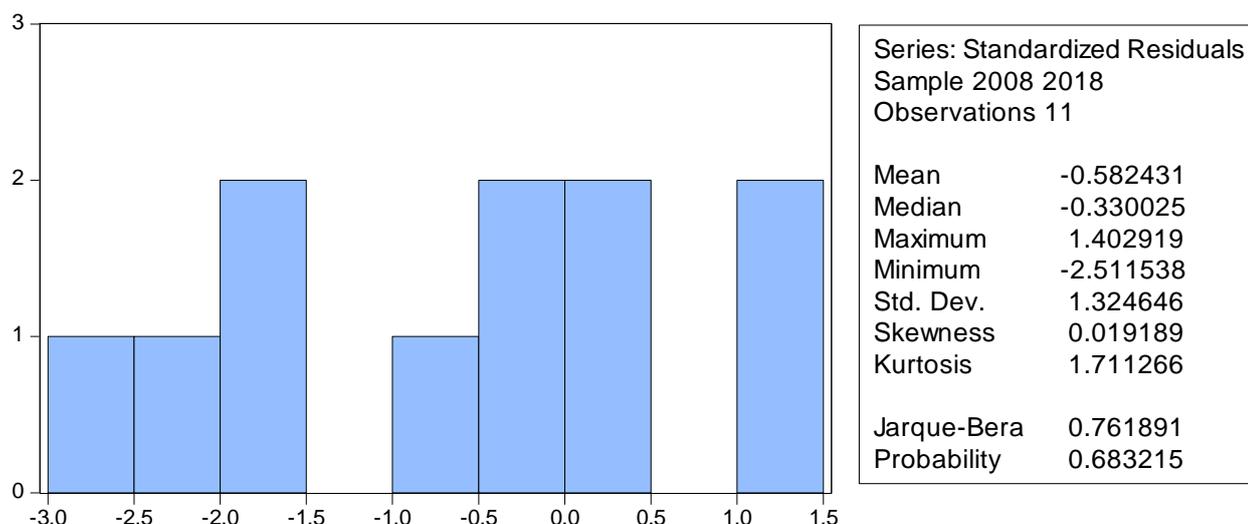
المصدر: مخرجات برنامج EViews.

بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الأربع وجدنا أن متغيري الناتج المحلي الإجمالي وعدد البنوك مستقران عند المستوى، أي أن لهما نفس درجة التكامل مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل، وأن المتغير الودائع استقر عند الفرق الأول، والمتغير القروض استقر عند الفرق الثاني، وتشير العلامة* إلى أن جميعهم استقروا عند مستوى معنوية 1% كما هو موضح بالجدول 4 و5 و6 و7 في الملاحق.

ثانياً: اختبار جودة النموذج: قبل اعتماد النموذج لابد من اختبار جودة أداء هذا النموذج من خلال استخدام الاختبارات التالية:

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا: سنعتمد على إحصائية Jarque- Bera، ومنها نقبل فرضية العدم التي تنص على أن البقاي لا تتبع التوزيع الطبيعي، وقيمة الاحتمال لاختبار (jarque- Bera) أكبر من 5% تؤكد ذلك، أي أنها دليل على التوزيع الطبيعي للبقايا.

شكل رقم 5 نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا



المصدر: مخرجات برنامج eviews9.

2- نتائج اختبار شرط تجانس تباين حدود الخطأ

1-2 يوضح الجدول رقم 1 اختبار شرط تجانس تباين حدود الخطأ، ومن بين الاختبارات المتبعة اختبار (ARCH)، حيث لدينا لا $R^2 = 0.089301$ $\text{obs} = xi_2$ $3.84 = 5\%$ ، ومنه نقبل الفرضية الصفرية على عدم وجود تجانس تباين حدود الخطأ، وما يدعم ذلك أن قيمة الاحتمال (0.7651) أكبر من 5%.

جدول رقم 1

نتائج اختبار شرط تجانس تباين حدود الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH

0.7951	Prob. F(1,8)	0.072085	F-statistic
0.7651	Prob. Chi-Square(1)	0.089301	Obs*R-squared

Test Equation:

Dependent Variable: WGT_RESID^2
 Method: Least Squares
 Date: 12/24/20 Time: 19:09
 Sample (adjusted): 2009 2018
 Included observations: 10 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0812	1.994647	1.008964	2.012527	C

0.7951	-0.268486	0.350342	-0.094062	WGT_RESID^2(-1)
1.821535	Mean dependent var	0.008930	R-squared	
2.142845	S.D. dependent var	-0.114954	Adjusted R-squared	
4.647815	Akaike info criterion	2.262660	S.E. of regression	
4.708332	Schwarz criterion	40.95703	Sum squared resid	
4.581428	Hannan-Quinn criter.	-21.23908	Log likelihood	
1.875569	Durbin-Watson stat	0.072085	F-statistic	
		0.795119	Prob(F-statistic)	

المصدر: مخرجات برنامج eviews9.

3- اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي: لإجراء هذا الاختبار نلجأ إلى اختبار (-

Breusch

(Godfrey serial LM test)، فمن خلال الجدول رقم 2 نلاحظ أن:

5 > obs R-squared=1.358450 ، وباحتمال أكبر من 5%، وهذا ما يشير إلى عدم وجود مشكلة في النموذج، غير أنه وفقاً لقيمة R-Squared ومعنوية f- statistic يمكن قبول النموذج، وقد تم اختبار Durbin wattson stat، وكانت قيمته (2.234896)، وهي بين 0-3، ومنه فإن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي لحد الخطأ، حيث إننا نقبل فرض العدم.

جدول رقم 2

اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.8051	Prob. F(3,7)	0.328756	F-statistic
0.7153	Prob. Chi-Square(3)	1.358450	Obs*R-squared
1.0000	Prob. Chi-Square(3)	3.97E-10	Scaled explained SS

Test Equation:

Dependent Variable: WGT_RESID^2

Method: Least Squares

Date: 12/24/20 Time: 19:19

Sample: 2008 2018
Included observations: 11

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9020	-0.127695	2.587489	-0.330411	C
0.9673	0.042482	2.80E-06	1.19E-07	DEPOSIT
0.5408	0.642887	0.000769	0.000494	BANKS
0.9386	0.079793	6.86E-06	5.48E-07	LONS
1.934397	Mean dependent var	0.123495	R-squared	
2.067057	S.D. dependent var	-0.252149	Adjusted R-squared	
4.790278	Akaike info criterion	2.313026	S.E. of regression	
4.934967	Schwarz criterion	37.45062	Sum squared resid	
4.699071	Hannan-Quinn criter.	-22.34653	Log likelihood	
2.234896	Durbin-Watson stat	0.328756	F-statistic	
		0.805068	Prob(F-statistic)	

المصدر: مخرجات برنامج eviews9.

ثالثاً: تقدير الأثر باستخدام نموذج المربعات الصغرى **Method: Least Squares**

جدول رقم 3

تقدير الاثر باستخدام نموذج المربعات الصغرى **Method: Least Squares**

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Date: 02/16/21 Time: 17:53				
Sample: 2008 2018				
Included observations: 11				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7713.320	1452.488	-5.310420	0.0011
DEPOSIT	0.000262	0.000155	1.690180	0.1348
LONS	0.001245	0.000325	3.830596	0.0065
BANKS	2.413858	0.436782	5.526458	0.0009

R-squared	0.995624	Mean dependent var	2515.273
Adjusted R-squared	0.993749	S.D. dependent var	1378.543
S.E. of regression	108.9915	Akaike info criterion	12.49570
Sum squared resid	83154.04	Schwarz criterion	12.64039
Log likelihood	-64.72638	Hannan-Quinn criter.	12.40450
F-statistic	530.9207	Durbin-Watson stat	1.854082
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج eviews9.

ويمكن من خلال الجدول رقم 3 بالملاحق استنتاج ما يلي:

- **القدرة التفسيرية للنموذج ككل:** إن قيمة معامل التحديد المعدلة (Adjusted R-squared) تساوي حوالي 0.99 مما يعني أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير نحو 99% من التغيرات الحادثة في متغير الناتج المحلي الإجمالي، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الأخطاء العشوائية.
- **المعنوية الكلية للنموذج:** يلاحظ من نتائج الاختبار أن قيمة (F-statistic) بلغت نحو 530.9، وأنها معنوية إحصائياً، الأمر الذي يعني رفض الفرض العدمي القائل بعدم معنوية نموذج الانحدار المقدر، وقبول الفرض البديل القائل بمعنوية نموذج الانحدار، وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها أثر معنوي على الـ GDP، أو أن واحداً على الأقل من هذه المتغيرات له تأثير معنوي على الـ GDP.
- **المعايير القياسية للنموذج:** بلغت قيمة معامل درين واتسون في هذا النموذج نحو 1.85، وبفحص القيمة الجدولية المقابلة تبين أن قيمة درين واتسون تشير إلى عدم وجود انحدار زائف، وخلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة.
- **التفسيرات الاقتصادية للمعاملات المقدرة:** يلاحظ من النتائج المقدرة أن هناك علاقة طردية بين deposit إجمالي الودائع وبين GDP، حيث بلغت قيمة معامل هذا المتغير نحو 0.000262، وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية التي تقول بأن GDP لدولة ما يتناسب طردياً مع حجم الودائع، وهذا يشير إلى أن ارتفاع نسبة الودائع بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى ارتفاع إجمالي GDP بمقدار 0.000262 وحدة في حال بقاء العوامل الأخرى على حالها. وفيما يتعلق بالقروض، هناك علاقة طردية بين القروض Ions وبين GDP، حيث بلغت قيمة معامل هذا المتغير نحو 0.001245، وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية، ويشير

إلى أن ارتفاع نسبة القروض بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى ارتفاع GDP بنحو 0.001245 وحدة في حال بقاء العوامل الأخرى على حالها. وفيما يتعلق بعدد البنوك، فقد أشارت نتائج التقدير إلى التأثير الطردي المعنوي إحصائياً لعدد البنوك الفعلي على GDP خلال فترة الدراسة، حيث بلغت قيمة معلمة الانحدار المرافقة نحو 2.4133، وأنها معنوية إحصائياً، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تذهب إلى وجود علاقة طردية بين عدد البنوك والنتاج المحلي. وبعد بناء النموذج المقدر لا يمكننا رفض نتائج هذا النموذج، وبالنظر إلى نتائج التقدير يتضح أن متغيرات القطاع المصرفي (الودائع، القروض، عدد البنوك) لها تأثير معنوي على الاقتصاد المصري متمثل في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، والنموذج في مجمله معنوي، وهذا الأمر يجعلنا نقبل به، وبالتالي يمكن قبول الفرض البديل الذي يقضي بمعنوية ذلك التأثير، وهذا يشير إلى أن القطاع المصرفي في مصر خلال الفترة الممتدة من عام 2008 وحتى عام 2018 له تأثير على الاقتصاد المصري متمثل في الناتج المحلي الإجمالي.

الخاتمة

قمنا في هذه الدراسة بالتأكيد على أن الجهاز المصرفي له مفهوم متعدد الأبعاد للتنمية المالية، وتشمل الخدمات المالية الرسمية الأساسية (الائتمان، الادخار، التأمين، المدفوعات، التحويلات)، وبدون هذه الخدمات سوف يلجأ الأفراد إلى مصادر مالية غير رسمية، ويعمل القطاع المصرفي والمالي على تطوير الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، كما يساعد في تحسين مستوى المعيشة داخل الدولة، وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء ومحدودي الدخل، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، كما تبين أن للقطاع المصرفي تأثيراً على النمو الاقتصادي، حيث إن القطاع المالي الأكثر شمولية يتسم بقدرة أكبر على جذب المدخرات، وتقديم الخدمات التمويلية والمالية لمختلف فئات المجتمع، وهو ما يساعد الكثير من هذه الفئات على تمويل احتياجاتها الاستثمارية والاستهلاكية، وبالتالي حفز النمو الاقتصادي؛ لأنه بدون وصول الخدمات المالية إلى هذه الفئات لن تكون قادرة على تلبية جزء كبير من هذه الاحتياجات نظراً لضعف مواردها الذاتية.

النتائج والتوصيات

أ- النتائج:

لقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل من أهمها ما يلي:

1- قمنا بتطبيق دراسة قياسية باستخدام نموذج **Method: Least Squares**؛ وذلك بغية قياس أثر مؤشرات القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة (2018/2008)، وقد توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

• أكد اختبار العلاقة السببية على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي تؤكد على أن القطاع المصرفي هو أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي.

• تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام اختبار (ADF)، وتم التوصل إلى أن هناك متغيرين مستقرين عند المستوى حسب اختبار ADF، ومتغيراً واحداً (الودائع) مستقرًا عند المستوى الأول $I(0)$ ، ويوجد متغير واحد (القروض) مستقر عند المستوى الثاني.

• خلو النموذج من مشكل ارتباط ذاتي للأخطاء، وأيضًا من مشكل اختلاف التباين، أي تُرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة.

نلاحظ في الفترة

• الطويلة أن معامل القروض البنكية (0.001245)، وهي معنوية، وترتبط بعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي، ومطابقة لمضمون النظرية الاقتصادية، أي إنه كلما زادت القروض البنكية الممنوحة بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (0.001245) وحدة.

• بالنسبة للمتغير المستقل الودائع البنكية فهو غير معنوي، ويرتبط بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، أي أنه كلما زادت الودائع البنكية بوحدة واحدة سيؤدي ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 0.000262 وحدة.

• كما أن عدد الفروع البنكية، وهو معنوي، ويرتبط بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي، وهو موافق للنظرية الاقتصادية.

ب- التوصيات:

لقد توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات لعل من أهمها ما يلي:

- 1- التوسع في دراسة أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي.
- 2- ضرورة التوسع في القروض البنكية طويلة الأجل لما لها من أثر كبير في تحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- 3- زيادة الخدمات المالية التي تقدمها البنوك وخصوصاً في ظل الشمول المالي، والتي ستعمل على تنمية المجتمع من خلال تنمية أفرادها.
- 4- ضرورة التوسع في عدد البنوك وعدد فروعها مما يزيد من حجم الودائع والقروض مما يؤثر إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي.
- 5- زيادة المنتجات المالية المقدمة في كافة البنوك المصرية.
- 6- زياده توعية الأفراد بأهمية الاستثمار في المشاريع الإنتاجية التي تساهم في النمو الاقتصادي المصري.

المراجع والمصادر

مراجع باللغة العربية:

- 1- ذكريات يوسف صوفان: أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1978 - 2004)، رسالة دكتوراه في الاقتصاد من كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية-الأردن، 2008.
- 2- مجاهد كتره: تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال Panel Data Analysis رسالة دكتوراه في الاقتصاد من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة أبي بكر بلقايد- الجزائر، 2016.
- 3- أبو دية ماجد، (دور الانتشار المصرفي والائتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني)، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة: فلسطين، 2016 .

- 4- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، "توسيع فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، صندوق النقد العربي، أكتوبر 2012، ص 5.
- 5- بنك الكويت الدولي، "الشمول المالي في دولة الكويت"، وحدة البحوث، مايو 2015، ص 3.
- 6- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2012، ص 208.
- 7- جلال الدين بن رجب (2018) ، دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ص 3.
- 8- حنين محمد بدر عجور: دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة- البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، 2017.
- 9- سمير عبد الله وآخرون، (الشمول المالي في فلسطين)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، رام الله، 2016.
- 10- عبدالمطلب عبدالحميد: التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 11- مشروع التحول إلى الاقتصاد الرقمي في مصر، اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر، فيفري 2016، برعاية CIPE، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة: مصر.
- 12- نانسي البناء، (نحو التحول للاقتصاد الرقمي، الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر، 17 أبريل 2018.
- 13- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2014/2013 و 2018/2017.

مراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Burger, P. (2003). Sustainable fiscal policy and economic stability. Books
- 2- Dinabandhu sethi, D. a. (2018). financial inclusion and economic growth linkage: some cross country evidence. journal of financial economic policy. 10(3), _
- 3- Enterprises in Ghana- A Case Study of Universal Banks in Sekondi-Takoradi", Journal of Education and Practice, Vol. (5), No.(11)
- 4- Friedman, M. (1995). A monetary and fiscal framework for economic stability. in Essential Readings in Economics Palgrave, London
- 5- Han, Rui, and Martin Melecky, "financial inclusion for financial stability: Access to Bank Deposits and the Growth of Deposits in the Global financial crisis. "policy Research working paper 6577, world Bank, Washington; 2013,p.6.
- 6- Inoue, [Thttp://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar](http://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar) (2019), "Financial inclusion and poverty reduction in India", *Journal of Financial Economic Policy*, Vol. 11 No. 1, pp. 21-33. <https://doi.org/10.1108/JFEP-01-2018-0012>
- 7- Kim, D. W., Yu, J. S., & Hassan, M. K. (2018). Financial inclusion and economic growth in OIC countries. Research in International Business and Finance .
- 8- Oke, M., and Aluko, O., (2015) "Impact of Commercial Banks on Small and Medium Enterprises Financing In Nigeria", Journal of Business and Management, Volume (17), Issue (4)
- 9- Park, C. Y., & Mercado, R. (2015). Financial inclusion, poverty, and income inequality in developing Asia.
- 10- Sahay. Ratna, and others," financial inclusion: can it. Meet multiple macroeconomic Goals? " IMF staff discussion note 15/17. International monetary fund, Washington, DC,2015,P.P.16- 18.

- 11- Sarma, M., & Pais, J. (2008, September). Financial inclusion and development: A cross country analysis. In Annual Conference of the Human Development and Capability Association, New Delhi
- 12- Sarma, M., & Pais, J. (2011). Financial inclusion and development. Journal of international development
- 13- Sethi, D., & Acharya, D. (2018). Financial inclusion and economic growth linkage: some cross country evidence. Journal of Financial Economic Policy
- 14- Siddik, M., Alam, N., & Kabiraj, S. (2018). Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Crosscountry Analysis. Australasian Accounting, Business and Finance Journal,
- 15- Yeboah, J., (2014), "The Role of Banks in Financing Small and Medium Scale
yilmaz bayar, M. D. (june 2018). financial inclusion and economic growth:
- 16- Yilmaz bayar, M. D. (june 2018). financial inclusion and economic growth:evidence from transition economies of european union. journal of international finance and economics , 18(2), 95-100
- 17- King and Levine: Finance and Growth Schumpeter Might be Right,1993 .
- 18- Ross Levine and Sara Zervos: Stock Markets, Banks, and Economic Growth. American Economic Review, 1998
- 19- Darrat: Are Financial Deepening and Economic Growth Causally Related?,1999
- 20- Calderon and Liu: The Direction of Causality between Financial Development and Economic Growth:2003
- 21- G Favara :An Empirical Reassessment of the Development and Economic Growth "Relationship between Financial "2003

- 22- Rosilawati: The Dynamic Causal Between Financial Development And Economic Growth : Empirical Evidence from Malaysia Based On Vector Error Correction Modeling Approach.2004
- 23- Liang and Teng : Financial Development and Economic Growth.2006
- 24- Perera : Financial development and economic growth in SriLanka 2009.
- 25- Shittu and Ayodele Ibrahim : Financial Intermediation and Economic .2012
- 26- Gazi Salah Uddin : between The Causal Nexus Financial Development and Economic Growth in Kenya 2013.
- 27- Kwame Nkrumah ،Michael Adusei Financial development and economic growth in Ghana: Evedince from Ghana .2013

الملاحق

نتائج اختبار جذر الوحدة

جدول رقم 4

اختبار جذر الوحدة gdp

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

t-Statistic	
-2.046658	Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic
-3.770000	1% level Test critical values:
-3.190000	5% level
-2.890000	10% level

*Elliott-Rothenberg-Stock (1996, Table 1)
Warning: Test critical values calculated for 50 observations

and may not be accurate for a sample size of 9

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals
 Dependent Variable: D(GLSRESID)
 Method: Least Squares
 Date: 12/24/20 Time: 17:25
 Sample (adjusted): 2010 2018
 Included observations: 9 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0799	-2.046658	0.187705	-0.384167	GLSRESID(-1)
0.0023	4.649393	0.227159	1.056150	D(GLSRESID(-1))
68.51380	Mean dependent var		0.744225	R-squared
318.3431	S.D. dependent var		0.707685	Adjusted R-squared
13.32734	Akaike info criterion		172.1158	S.E. of regression
13.37117	Schwarz criterion		207367.0	Sum squared resid
13.23276	Hannan-Quinn criter.		-57.97304	Log likelihood
			2.010274	Durbin-Watson stat

جدول رقم 5

اختبار جذر الوحدة Loin

Null Hypothesis: D(LONS,2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

t-Statistic	
-4.249271	Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic
-3.770000	1% level Test critical values:
-3.190000	5% level
-2.890000	10% level

*Elliott-Rothenberg-Stock (1996, Table 1)
 Warning: Test critical values calculated for 50 observations
 and may not be accurate for a sample size of 8

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals
 Dependent Variable: D(GLSRESID)
 Method: Least Squares
 Date: 12/24/20 Time: 17:42
 Sample (adjusted): 2011 2018
 Included observations: 8 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
-------	-------------	------------	-------------	----------

0.0038	-4.249271	0.523064	-2.222641	GLSRESID(-1)
-43895.66	Mean dependent var	0.707221	R-squared	
214204.8	S.D. dependent var	0.707221	Adjusted R-squared	
26.27538	Akaike info criterion	115904.1	S.E. of regression	
26.28531	Schwarz criterion	9.40E+10	Sum squared resid	
26.20841	Hannan-Quinn criter.	-104.1015	Log likelihood	
		1.776657	Durbin-Watson stat	

جدول رقم 6

اختبار جذر الوحدة Banks

Null Hypothesis: BANKS has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

t-Statistic	
-3.405891	Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic
-3.770000	1% level Test critical values:
-3.190000	5% level
-2.890000	10% level

*Elliott-Rothenberg-Stock (1996, Table 1)
 Warning: Test critical values calculated for 50 observations
 and may not be accurate for a sample size of 10

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals
 Dependent Variable: D(GLSRESID)
 Method: Least Squares
 Date: 12/24/20 Time: 17:43
 Sample (adjusted): 2009 2018
 Included observations: 10 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0078	-3.405891	0.328623	-1.119253	GLSRESID(-1)
-19.30835	Mean dependent var	0.563032	R-squared	
1532.910	S.D. dependent var	0.563032	Adjusted R-squared	
16.77447	Akaike info criterion	1013.308	S.E. of regression	
16.80473	Schwarz criterion	9241147.	Sum squared resid	
16.74128	Hannan-Quinn criter.	-82.87234	Log likelihood	
		2.047967	Durbin-Watson stat	

جدول رقم 7

اختبار جذر الوحدة (DEPOSIT)

Null Hypothesis: D(DEPOSIT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

t-Statistic	
-5.990200	Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic
-3.770000	1% level Test critical values:
-3.190000	5% level
-2.890000	10% level

*Elliott-Rothenberg-Stock (1996, Table 1)
Warning: Test critical values calculated for 50 observations
and may not be accurate for a sample size of 9

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals
Dependent Variable: D(GLSRESID)
Method: Least Squares
Date: 12/24/20 Time: 17:45
Sample (adjusted): 2010 2018
Included observations: 9 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0003	-5.990200	0.244631	-1.465391	GLSRESID(-1)
53633.06	Mean dependent var	0.816111	R-squared	
610286.2	S.D. dependent var	0.816111	Adjusted R-squared	
27.89226	Akaike info criterion	261704.6	S.E. of regression	
27.91417	Schwarz criterion	5.48E+11	Sum squared resid	
27.84497	Hannan-Quinn criter.	-124.5152	Log likelihood	
		0.924445	Durbin-Watson stat	

الهوامش:

- (1) بنك الكويت الدولي، "الشمول المالي في دولة الكويت"، وحدة البحوث، مايو 2015، ص 3.
- (2) شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 36.
- (3) محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص 10.

(4) Han, Rui, and Martin Melecky, "financial inclusion for financial stability: Access to Bank Deposits and the Growth of Deposits in the Global financial crisis. "policy Research working paper 6577, world Bank, Washington; 2013,p.6.

(5) أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، مرجع سابق ذكره، ص 6.

(6) sahay. Ratna, and others, " financial inclusion: can it. Meet multiple macroeconomic Goals? " IMF staff discussion note 15/17. International monetary fund, Washington, DC,2015,P.P.16- 18.

(7) <https://www.idsc.gov.eg/IDSC/DocumentLibrary/View.aspx?id=4577> موقع مجلس الوزراء .

(8) <http://www.mti.gov.eg/Arabic/Reports.pdf> موقع وزارة التجارة والصناعة.

(9) البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي 2019.

(10) المرجع السابق مباشرة.

(11) البنك المركزي المصري: مرجع سبق ذكره.

(12) <https://almalnews.com/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%>

(13) أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، "توسيع فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، صندوق النقد العربي، أكتوبر 2012، ص 5.

(14) Yilmaz Bayar, M. D. (june 2018). financial inclusion and economic growth: evidence from transition economies of european union. journal of international finance and economics , 18(2), 95-100